ديمقراطية اولاد الشوارع

الديمقراطية: نظام الحكم الذي نحلم جميعنا بتحقيقه في بلدنا بعد طول معاناة يحاول البعض ان يجعلها، وقبل ان تولد، غصة في حلوقنا، فعندما تريد تفسيراً لسلوك غير مقبول يجيبك: ديمقراطية! والذي يدفع العربة في السوق ويصدم الشخص الذي امامه يقول بمرح، معضداً من صاحب هذا المحل او ذاك: ديمقراطية.. وحامل القاذفة، والذي يسرق والذي .. والذي .. يقولون ديمقراطية.. ديمقراطية.. بل حتى الدعارة، والتهريب ونهب مؤسسات الدولة، والمقاولات مع حصة المسؤول (وهذا اتفاق تجاري حر، على حساب الشعب طبعاً!) ومئات الظواهر الاخرى، كلها تلصق بالحرية والديمقراطية! نحن ندرك ان هناك من لا تروق لهم مفهومات الديمقراطية والحرية ويحاولون تشويهها (ولو مؤقتاً) في اذهان الناس لإخافتهم وابعادهم عن الانضمام الى عملية التغيير والبناء الاجتماعي لأن الحياة السلمية والصراع الفكري ستجعل هؤلاء يطفون على السطح.. وتوجد قوى تثير الديمقراطية والحرية قلقها بسبب جدتها على بلدنا وتتخيل عنها مسائل خطرة وغيرمدركة.. وهناك قوى وعناصر تخاف من الديمقراطية ومنهم محافظون ورجعيون. والى جانب هذا وذاك توجد عناصر تتشبث بعبوديتها وتحن لها. وتريد سيداً لا تقدر ان تتخيل الحياة بدونه! وهؤلاء يتصرفون بروحية العبيد (قسم منهم ما زال يصر على رفع صورة الطاغية)! وهناك المجرمون الذين اطلق الجلاد سراحهم، وبعضهم يستمر بارتكاب الجرائم.. ولكم ان تتخيلوا كيف يتحدث كل هؤلاء عن الديمقراطية واية تعابير يستخدمون.

ونحس بالتشوهات التي تركها نظام القتلة على نفوس نسبة من الشبيبة وان بعضهم قد مسخ مسخاً. وبسبب عدم وجود تجربة او تقاليد او مؤسسات ديمقراطية فإن مثل هؤلاء ليس بمقدورهم ان يسلكوا مباشرة سلوكاً مقبولاً اذا منحوا اجواء الحرية.. ولكننا نخاف ان ايقاظهم سيتم بشكل فاجعة لأن منهم من تمادى في استهتاره.. ذلك ان نظام الحكم الديمقراطي يتطلب الرقي الحضاري والثقافي والعلمي والسلام الاجتماعي وصراع الافكار وليس تسويق مظاهر ديمقراطية ولد الشوارع هذه.

الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان فرع ديالى

في العمارة..

لماذا لا تنخرط المرأة في الحياة السياسية؟

لا وجود للمرأة في مجلس المحافظة.. من المسؤول؟

وهل من الممكن ان تبقى المناصب السياسية، حكراً على الرجال فقط؟ وهل يعقل بأن مدينة مثل العمارة. تتميز بكثرة النساء لا توجد في مجلس ادارة محافظتها.. امرأة واحدة.. من سيتكلم عن هموم المرأة ومشاكلها؟ وكيف بإمكاننا ان نبني اسس الديمقراطية والكثير من شرائح المجتمع ما زالت في الهامش؟ اذن ما هي الاسباب، التي تقف وراء عدم انخراط المرأة في الحياة السياسية؟ هذا ما نحاول التعرف عليه هنا.

ميسان / محمد الحمراني

في المنزل فقط

نور (٣٠ عاماً) معلمة تقول: لدينا القدرة على العمل السياسي وكذلك توجد رغبة حقيقية في ارساء دعائم الديمقراطية، ولكن الظروف الامنية المريرة ومشاهدتنا للكثير من الوجهاء وهم يموتون بسبب عداءات شخصية وهناك تنافس لم يكن مبنياً على اسس منطقية.. فكل شخص يحاول ان يلغي من حوله واعتقد بأن دخولي المنافسات السياسية الآن، ربما سيولد لي اعداء وهذا بحد ذاته خطر على حياتي، المستقرة الآن.

واضافت: اعتقد ان المرحلة القادمة من تاريخنا ستجعلنا اكثر حزماً في اتخاذ القرارات. ولكن لسيدة اخرى وجهة نظر مختلفة.. فهي لم تركز على الوضع الامني بعدم دخولها الساحة السياسية ولكن كانت تنتقد السلطة الاجتماعية فقالت السيدة ايمان (٣٥ عاماً) محامية: ما زالت النظرة الى المرأة، نظره قبلية تنطلق من عدم الاحترام واتهامها بقلة المعرفة ولكن لو نظرنا الى دوائر محافظة ميسان نلاحظ بأن اغلبها تقودها نساء، مميزات بإختصاصاتهن ورشحن لهذه المناصب بسبب الكفاءة لا غير.. واكملت: اذن لدينا مجموعة من النساء المتعلمات واغلبهن ليس لهن رأي في تقرير مصير، الكثير من النساء او عرض افكارهن.. بينما توجد في مجلس ادارة محافظة ميسان اغلبية لشيوخ العشائر وبعض رجال الدين، الذين لا يرغبون بالجلوس مع النساء على طاولة واحدة، لأنهم يقولون علنا بأن مكان المرأة.. هو في المنزل فقط واذا حاولت المرأة ان تدخل في المعتركات السياسية، حتماً سيتصل اكثر من شخص من اصحاب النفوذ بذويها، ليخبروهم بأن هذا المكان لا اخلاقي وليس من الصحيح تواجد ابنتهم فيه وبمثل هذه الطريقة ترسم الخطوط الحمر.. حول الكثير من الطموحات.

عالم الموت

الدكتورة (ع.م) ٤٥ عاماً قالت عن هذا الموضوع: الوسط السياسي لا يراعي الجوانب الانسانية ولا يحترم الشهادات ومستوى الوعي والمتفوق في هذا المجال هو من يمتلك آليات وحيلاً تمكنه من مخادعة من هم حوله، ليس هناك هم وطني حقيقي واغلب الذين يعملون في الوسط السياسي في العمارة هم من المعارضين السابقين للنظام واغلبهم يؤمنون بقوة السلاح واذا كانت قوة السلاح هي السائدة فحتماً سنصبح جميعنا ضحايا وهذا ما حصل للدكتورة كفاية حسين صاحبة الحضور الاجتماعي المميز والتي قتلها مجهولون امام بوابة كلية التربية العمارة ولا نعرف ما هي اسباب قتلها. كيف اذن اجازف بحياتي وادخل الى المعترك السياسي؟ اتحسس بأنني اعيش في غابة من الخوف ومن بأمكانه ان يتكلم وفق ما يفكر تحت سلطة السلاح، التي اصبحت سمة في الشارع العراقي؟ امرأة اخرى اسمها (نادية) موظفة وبعمر (٤٠ عاماً) ربما كان لها رأي مختلف بخصوص هذا الموضوع، فهي لا تمتلك طموحات سياسية وهي مقتنعة بأن دور المرأة لم يأت بعد فقالت: نحن الآن نمر بمرحلة قلقة ومخيفة، فالموت يحيط بنا واعتقد ان واجب المرأة الآن ان تهتم في تكوين اسرتها والمحافظة عليها من الاخطار المحيطة فليس من السهل الدخول الى المجال السياسي واغلب النساء وحتى المتعلمات منهن لا يمتلكن وعياً سياسياً متطوراً بسبب سنوات طويلة من الحكم الدكتاتوري.. لم تحصل خلاله المرأة على المصادر الثقافية والمحاضرات التنويرية وخضعت خلال هذه المرحلة الى سلطات قمعية متعددة.. اعتقد بأنها هي المسؤولة عن عدم دخول المرأة الى الحياة السياسية. اذن نحن امام اجابات متعددة الرؤى تسعى لحل لغز اختفاء المرأة من المحافل السياسية، في مدينة العمارة.

احزاب وقوى دينية تريد ان تستحوذ عليه

هذا ما جرى في انتخابات مجلس بلدية الزبير

البصرة / المدى

تشكلت في محافظة البصرة مؤخرا لجنة عليا للأشراف على انتخابات المجالس البلدية في المحافظة، ذلك بعد أن أقر مجلس المحافظة هذا المطلب بعد جدل كبير حول عمل المجالس البلدية الحالية، بعد أن تشكلت تلك المجالس في بداية الأمر بطريقة التراضي والتثنية.

وقد أصدرت اللجنة مجموعة توصيات وتعليمات (حذرة) لتنظيم العملية الانتخابية، وبدأت تلك اللجنة أعمالها بالأشراف على الانتخابات البلدية في مدينة الزبير جنوب مركز المحافظة ١٥ كم، لاختيار أعضاء المجلس البلدي في ذلك القضاء. الا ان تلك الانتخابات فشلت في تلك المدينة وبشكل ذريع ومفضوح، إذ اتجهت النية من قبل بعض الاتجاهات الدينية والسياسية التي تفرض سيادتها بفعل الأمر الواقع!! والتي تنوي أن تسيطر فيه على المجلس المنتخب، كما أتضح فيما بعد ، فمثلا كانت نسبة الذين شاركوا في التصويت هم فقط ٧ بالمئة من مجموع سكان القضاء الذين سجلوا في قوائم الناخبين، كما أعلن فيما بعد، بينما أمتنع أو منعوا أصلا من المشاركة في تلك العملية!! وذلك بإتباع وسائل قمعية أبعد كثيرا مما هو معلن بصدد الديمقراطية المفترضة بوصفها وسيلة للعمل ألسياسي المقبل في البلاد، إذ فوجئ الناس بإعلان منع التجول صباح ذلك اليوم!! لأغراض أمنية!! أو بوجود سيارات مفخخة في وسط المدينة، كما أعلن من خلال مكبرات الصوت في بعض المساجد (بأن على المسلمين أن يحذروا من بعض الفئات الضالة في المجتمع التي تنوي السيطرة على المدينة ومجلسها البلدي، وأن تلك الجماعات سوف تعلن عن نهجها الإباحي في حال فوزها!!) كما حذرت تلك المكبرات (المسلمين) من التصويت لغير فلان أو علان!! وقد برزت نتائج تلك السياسة على تلك النسبة الضئيلة من الذين شاركوا في التصويت بتلك العملية (الديمقراطية) ، إضافة الى أن اللجنة العليا للأشراف على تلك الانتخابات لم تستمع للشكاوى التي قدمتها أطراف سياسية أخرى شاركت في عملية الترشيح. كما أن اللجنة تلك بصدد الأعداد لأجراء انتخابات مماثلة في ناحية سفوان والمدن الأخرى في المحافظة على التوالي .

وإذا كانت ستجري تلك الانتخابات بتلك الطريقة نفسها التي جرت فيها في قضاء الزبير ، فنعلن للجميع بأننا لا نريد (هذه الديمقراطية) المستوردة!! أبدا !!

مع العاطلين ..

نفاد الصبر.. وتفسير المطر في قاموسهم.. العمل

بغداد / صائب ادهم

يبقى الزمن هو المانح وهو القابض معاً: والكثير الكثير منا من العابرين والمسافرين في قطار هذا الزمن يجعلون منه شماعة يعلقون عليها اخطاءهم واخفاقاتهم والكثير الكثير ايضاً. عكس الفئة الاولى يتركون ما يعانونه من صعاب العيش والحياة الى مسؤولية الزمن فهو القادر الوحيد (السحري) الذي يذلل الصعاب ويوجد لها حلاً، معللين موقفهم هذا ان الزمن سيبتسم لهم يوماً والشمس ان طال مغيبها فإنها لن تطفأ وستشرق ثانية:انها اتكالية واعتقاد غيبي لا شك. لاستبعاد الارادة وتأجيل الفعل الانساني او الغائه وتحول دون الابداع الذي يولد عادة من رحم الفعل حيث تجعل منه مجرد ممارسة عبثية وتضييع للجهد والوقت. وتبرر الاتكالية هذا الموقف بوجود تعويقات زمنية وفنية كثيرة لا نمتلك كبشر محدودي القوى والعطاء وسائل غلبتها او تطويعها.والمنحازون الى الزمن بهذا الشكل (الانقيادي) اهم بلا شك مجموعة تمارس بنفسها اغتيال قدراتها او تعجيزها وفصلها عن مكنوناتها من القوة التي تمكنها من تحدي الزمن وانتزاع ما تريده هي لا ما يريده هو..

صحيح ان الزمن قوي (خارق حارق) لكن القوة الذاتية الخلاقة للانسان كفيلة بإطفاء حرائقه ووقف استيلائه على المصائر او على تلك القدرات الانسانية الذكية - الهندسية التي تحدث التغيير..

ونعود الى المنحازين للزمن (كحلال للمشاكل) هؤلاء يعرفون ان هذا الحل هو كالعلاج بـ (الكي) يتطلب قوة احتمال كبيرة ورضوخ للالم حتى ينصلح الحال..لكن من نفد صبرهم نتيجة انتظارهم الطويل حتى سقوط النظام السابق لا يرحبون بفكرة انتظار زمني آخر يقولون: اضعنا العمر في الانتظار، آن الاوان لأن نتذوق الحلو، مرارة الانتظار جففت حلوقنا وجعلت احلامنا في حدوث التغيير تبدو وكأنها سراب..تلك، ملخص شكاوى استمعت اليها في جلسة طلابية مصادفة في احد مقاهي الانترنيت ببغداد. انهم مجموعة طلبة شباب (خريجي جامعات ومعاهد عليا وثانويات) طرحوا اسئلة كثيرة بحدود ولا حدود. اشاروا بمرارة واحباط : الزمن يأكلنا مثلما يأكل السمك الكبير السمك الصغير وتساءلوا: الى متى نكون طعماً سهلاً؟! واوضحوا: الصحافة والمصلحون الاجتماعيون والاختصاصيون يصفوننا اننا في عمر الورود.

فكيف اذن تترك هذه الورود لتذبل تدريجياً او تتفسخ في الاصص، يتلاشى عطرها الفواح وتبهت الوانها؟من هذا المنطلق دخلوا في الطريق المسدود:لا عمل .. لا سكن .. لا قدرة على تكاليف الزواج.. ولاقدرة على السفر الى الخارج لان العلامات المكتوبة على جانبي نقطة الحدود تقول: الى اين؟ اسئلة كثيرة استمعت اليها وعتاب كثير على الزمن ونفاد الصبر..

سحب كثيفة تتجمع وتتلبد في سماء هؤلاء الشباب تنذر بالمطر لكنهم لا يريدون المطر الا اذا فسر بأنه العمل. ذلك هو مطرهم..!

الامين العام لمنظمة الدفاع عن الحريات:

نعمل على ادراج حقوق الانسان في دستور البلاد

لنا حوارات دائمة مع منظمات مماثلة عربياً وعالمياً لإنجاح مهمتنا

بغداد / ستار الحسيني

امسى حضور منظمات المجتمع المدني واضحاً في المجتمع العراقي والعالمي فقد عقدت منظمة الدفاع عن الحريات عدة لقاءات واجتماعات مع العديد من المنظمات العربية والعالمية عن هذا يحدثنا الدكتور هاشم حسن الامين العام لمنظمة الدفاع عن الحريات قائلاً:

حوارات مع منظمات عالمية

كان لمنظمتنا العديد من الحوارات كمنظمة السلام ١٨٠ ومنظمة الدفاع عن حقوق الانسان في الاردن والمنظمة العالمية للحقوق في هولندا وشملت هذه الحوارات عملية تبادل الخبرات والزيارات المتعددة واقامة الدورات.ثم يضيف الدكتور هاشم تضم منظمتنا نخبة مستقلة من الصحفيين والاعلاميين والفنانين والمثقفين والقانونيين واساتذة الجامعات والمعنيين بحقوق الانسان وحرية وسائل الاتصال وتهدف منظمتنا الى الدفاع عن الحريات الاساسية للانسان والمجتمع المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقات والمواثيق الدولية وتسعى الى حماية وتطوير حرية التعبير عبر وسائل الاتصال عامة والاعلام خاصة كما نعمل على اشاعة ممارسة الحرية بمسؤولية والدعوة للسلام العادل وخلق بيئة اتصال فعال وايجابي على المستويات كافة بالتعاون الحر مع المنظمات والهيئات المحلية والدولية والشخصيات ذات العلاقة للمساهمة في ارساء قواعد البنية التحتية والقومية لمجتمع عراقي مدني على اسس ديمقراطية تحترم التعددية الثقافية والسياسية.

مكافحة العزلة والانغلاق

واوضح الامين العام للمنظمة قائلاً: اننا نكافح كل اشكال التفرقة والعزلة والانغلاق الفكري وننظر باحترام كامل الى المعتقدات والاديان وندعو إلى الرأي والرأي الآخر كما نشجع الحوار البناء في سبيل صيانة كرامة الانسان وحريته ومساعدته على تطوير حياته ووسائله الابداعية في التعبير الكامل عن تطلعاته المشروعة بدون قيد او شرط كما تعمل منظمتنا على تأكيد الحقوق الاساسية للانسان عامة وحقه في الاتصال والتعبير خاصة ومشروعية الدفاع عنها والسعي الجاد لإدراج هذه الحقوق في بند خاص في دستور البلاد الدائم لتكريس حماية هذه الحقوق من أي تعد عليها مهما كان مصدره لضمان حرية تدفق المعلومات الصحيحة للمجتمع وحق الحرية والاتصال والدفاع عنها بكل الوسائل.

استثمار وسائل الاعلام

ترى المنظمة ان يقابل اقرار كل هذه الحقوق المثبتة بالدساتير او القوانين والمواثيق وبذل كل الجهود في سبيل الاستخدام الامثل لها في اطار من الاداء المبدع المتسم بالاخلاقية والمهنية العاليتين واعلان لكل ما يهم الجمهور من حقائق ووقائع بموضوعية وتجرد بعيداً عن الانانية والدوافع الشخصية لتأكيد مبادئ المسؤولية الانسانية والامانة والكرامة لترسيخ ثقة الرأي العام بهذه الوسائل وبما يسهل مهمة تشكيل مؤسسات المجتمع المدني الذي ينبذ الارهاب ويحترم حقوق الانسان وحق الشعوب في التفاهم الايجابي عبر حوار الحضارات والسعي المشترك لنشر وتأكيد مبادئ السلام العادل وحرية الشعوب ورفض كل اشكال الاستبداد والطغيان والتفرد مهما كان منبعه.ان تتابع نشاطات منظمتنا كان واضحاً عبر اصدارنا لصحيفة تجسد كل اهداف المنظمة تحمل اسم (الرقيب) التي استطاعت ايجاد فرص عمل للصحفيين والكتاب وتأهيل مجاميع كبيرة من الاعلاميين الشباب عبر فتح دورات اعلامية وتثقيفية حول متطلبات المرحلة الراهنة وكيفية التعامل مع مؤسسات المجتمع العراقي الجديد ونسعى لتأهيل ملاكات حول ادارة الفنون الاعلامية والارتقاء بمستوى اداء المتخصصين فيها.

اعادة النشاط التعاوني في المثنى.. وانتخابات جديدة لمجلسه

موافقة كويتية للمساهمة في بناء ٥٠٠ وحدة سكنية تعاونية

منذ بضعة اشهر اخذت الحركة التعاونية من خلال جمعياتها المتنوعة والمنتشرة في مركز واقضية محافظة المثنى. بإستعادة نشاطها الانتاجي والاستهلاكي. بعد تعرض قسم منها الى السلب والنهب والدمار بعد سقوط النظام السابق. حيث يشرف الاتحاد التعاوني في المحافظة على (٧) جمعيات تعاونية ذات انشطة مختلفة. حيث يضم النشاط الاستهلاكي اربع جمعيات وجمعيتين للنشاط الانتاجي وواحدة للاسكاني.

المثنى/ عدنان سمير

جهود ذاتية

السيد كريم هاتف عبد الحسين رئيس الاتحاد التعاوني في المثنى اكد لـ (المدى) ان قطاع التعاون لم يحظ بأي دعم من الدولة ولإعادة تأهيل هذه الجمعيات عدا جمعية المثنى لخدمة الاسر المنتجة حيث قامت القوات الهولندية بإعادة تأهيلها وتجهيزها بمكائن خياطة حديثة. علماً ان عدد المنتسبين لهذه الجمعيات في المحافظة يبلغ اكثر من (٢٥) الف عضو. ولكن برغم هذه الظروف الصعبة فقد عمل الاتحاد التعاوني وبالتنسيق مع اعضاء مجالس الادارة على تنشيط عمل الجمعيات بالجهود الذاتية لعدم توفر التجهيز من مؤسسات الدولة او الاتحاد العام للتعاون.

واضاف: فقد قامت جمعيات (المثنى، والمعلمين، والرمثية، والخضر الاستهلاكية) بطرح مواد استهلاكية واجهزة كهربائية لبيعها للاعضاء بطريقة التقسيط. حيث مارست عملها منذ شهرين وحصلت على المواد بالاتفاق مع التجار بطريقة التصريف لعدم توفر السيولة النقدية لديها. فيما واصلت الجمعيات الانتاجية بممارسة عملها الانتاجي حيث قامت جمعية المثنى للاسر المنتجة بإعادة تأهيلها والمباشرة بخياطة الملابس المختلفة لمنتسبي دوائر الدولة وعمل الباجات والعلامات لأفراد الحرس الوطني والشرطة بأسعار تعاونية. وستقوم الجمعية خلال الايام القادمة بتوزيع (٢٠) ماكنة خياطة صناعية انتاجية جديدة لعضوات الهيئة العامة بطريقة الاعارة لتوفير فرص عمل لهذه العوائل من خلال استخدام هذه المكائن لخياطة الملابس للجمعية وللمواطنين.

مركز لتعلم الحاسوب تعاوني

ومضى السيد رئيس الاتحاد التعاوني الى القول ان جمعية الرسالة افتتحت مركزاً لتعليم الحاسوب والانترنيت للنساء فقط وبأسعار تعاونية تقل ٥٠ ٪ عن اسعار القطاع الخاص حيث تم فتح عدة دورات استفادت منها (٤٥) عضوة بالاضافة الى عملها الاستهلاكي.واضاف ان قطاع الاسكان يضم جمعية واحدة هي المثنى الاسكانية فقد حصل الاتحاد التعاوني في المثنى على موافقة احدى الشركات الكويتية للمقاولات العامة على انشاء مجمع سكني تعاوني يضم اكثر من (٥٠٠) وحدة سكنية مع المرافق الخدمية كافة مساهمة من الاتحاد التعاوني بحل ازمة السكن ولتمكين المواطن من الحصول على السكن اللائق وبطريقة التقسيط عن طريق جمعية المثنى الاسكانية.

واشار الى ان مديرية الطرق والجسور في المحافظة وافقت على تخصيص قطعة الارض حيث تمت مفاتحة وزارة الاسكان والتعمير لتخصيص (٨٠) دونماً فيما تمت مفاتحة بلدية السماوة لتعزيز اجراءاتنا حيث ابدت تعاونها لإنجاح هذا المشروع الحيوي والذي يساهم اضافة الى حل ازمة السكن في تشغيل الشباب العاطلين عن العمل.

انتخابات جديدة

ودعا الى تعاون جميع اعضاء مجالس الادارة في الجمعيات التعاونية وبذل اقصى الجهود لتقديم الخدمات للمواطنين لتحقيق هدف التعاون كونه تنظيماً اجتماعياً اقتصادياً انسانياً.

من جانب آخر جرت في محافظة المثنى انتخابات مجلس ادارة الاتحاد التعاوني في المحافظة بحضور لجنة مشرفة برئاسة السيد ضياء غضبان رئيس الاتحاد العام للتعاون في العراق. اضافة الى المجلس البلدي وممثل عن ديوان المحافظة.وفاز بالانتخابات السادة كريم هاتف رئيساً وعبد الكريم شاكر نائباً ومحمد كاظم حسن اميناً للسر ونصار غالب عناد عضواً وروافد حسين عبد نور عضواً.وشارك في الانتخابات ٣٠ عضواً من مجالس ادارات الجمعيات.

تصوير/ قاسم محمد